واقع الرقابة الشرعية في الكويت

النشأة- الإنجازات والعثرات- الطموحات والصعوبات

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للمدققين الشرعيين

تقديم : أحمد عبدالله العومي

مقدمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فقد جعل الله حفظ المال وحمايته مقصداً من مقاصد شرعه، فدعا المسلم إلى كسبه من الحلال وإنفاقه في الحلال، فنظم المعاملات بين الناس، وأنزل الأحكام الشرعية- متمثلة بنصوص القرآن والسنة النبوية- التي تبين للناس ما يحرم من التعامل، وما يحل منه، وجعل الأصل في المعاملات الحل، والتحريم يحتاج إلى دليل، وجعل الإنسان رقيباً على نفسه من خلال استشعار رقابة خالقه عليه سبحانه وتعالى، إلا أن النفس البشرية أمارة وميالة للمخالفة، فدل خلقه إلى تنظيمات تضبط سلوك الإنسان ابتداء من الحاكم وانتهاء بالمحتسب، وجعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية عامة تتحملها الأمة موزعة على قطاعاتها المختلفة. ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾. فكل نشاط من أنشطة الإنسان يقوم به فرد أو جماعة، يخضع لرقابة تمنع من وقوع المخالفات، وحيث إن مؤسساتنا المالية الإسلامية نشاط اقتصادي، فلابد من وجود مراقبة عليها تضبط سيرها وتمنعها من الوقع في أي مخالفة تخالف الأساس الذي قامت وتأسست عليه. وكبداية أي عمل إنساني يبدأ صغيراً ثم يكبر شيئاً فشيئاً فقد ظهرت وتطورت أشكال الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية ولا ينكر أحد مساهمة هيئات الرقابة الشرعية في مراحل تأسيس هذه المصارف والمؤسسات و دورها الجلي في التأسيس والتطوير الشرعي لأعمالها ونشاطاتها في هذا المجال عند بدايته .

ولكن مع ذلك فإن أجهزة الرقابة الشرعية يجرى عليها ما يجري على غيرها من النظم والهياكل من التغيير والتعديل، ذلك أنها لم تزل في طور النمو والتحديث وهناك عدة متطلبات وإشكاليات في حاجة للمزيد من البحث، وهناك مجال واسع للتغيير والتطوير يستأثر باهتمام العلماء والمفكرين، والممارسين، والمؤسسات العلمية والمهنية الإسلامية والعالمية، وأجهزة الرقابة الشرعية معنية بذلك بل أنها المسؤولة الأولى لدراسة وبلورة اتجاهات المستقبل لهذه الحركة المصرفية والمالية في إطار الاقتصاد الإسلامي بمعناه الشامل والذي يمثل هو الآخر نظاماً فرعياً في نطاق الحضارة الإسلامية والدعوة الى استئنافها في الحياة المعاصرة .

لا ريب أن هذه الدراسة إسهاماً متواضعاً إذا ما قسناه بالجهد المطلوب والعمل المرتقب، وإذا أفلحت هذه الدراسة في إعادة تبويب وطرح الأولويات وإثارتها فهذا ما تصبو إليه، والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم وأن يكتب لها القبول والصواب .

الفصل الأول : واقع الرقابة الشرعية في الكويت

المطلب الأول
التعريف بالرقابة الشرعية

الرقابة في اللغة:

الرقابة –بفتح الراء وكسرها– في اللغة: المراقبة[1]، بمعنى الانتصاب مراعاة لشيء. والمراقب والرقيب: من يقوم بالرقابة[2]. قال ابن فارس: " الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد، يدل على انتصاب لمراعاة شيء، ومن ذلك الرقيب وهو الحافظ، والمرقَب: المكان العالي يقف عليه الناظر، ومن ذلك اشتقاق الرقبة؛ لأنها منتصبة"[3]

الرقابة في الشرع:

لا يختلف المعنى المراد من الرقابة في الشرع عن معناها في اللغة. فقد ورد استعمال هذا اللفظ ومشتقاته في آيات قرآنية متعددة بمعنى الحفظ، كقوله تعالى: " إنا مرسلو الناقة فتنة لهم فارتقبهم واصطبر"[4]، ومن أسمائه سبحانه: الرقيب، كما في قوله تعالى: " إن الله كان عليكم رقيبا"[5]، أي مطلعاً حفيظاً لأعمالكم.

الرقابة في اصطلاح أهل الصنعة :

تعددت تعريفات الباحثين المعاصرين لمفهوم الرقابة الشرعية ومن أشمل ما عرفت به – في نظر الباحث– أن يقال: هي وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ، فالرقابة الشرعية بهذا المفهوم تشمل أمرين: الإفتاء والتدقيق.

ويشرف على الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية هيئة تسمى: " هيئة الرقابة الشرعية" وهي: جهاز يضم عدداً من الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية يضع الضوابط الشرعية المستمدة من الأدلة الشرعية، وتكون هذه الضوابط ملزمة للمؤسسة، ويتابع تنفيذها للتأكد من سلامة التنفيذ".[6]

---

1. لسان العرب 279/5 .
2. المعجم الوسيط 363/1 .
3. معجم مقاييس اللغة 427/2 .
4. سورة القمر، الآية 27 .
5. سورة النساء، الآية 1 .

6. ينظر: معايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (معيار الضبط) 15/2، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسن يوسف داود ص 15، دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية، د. محمد عبد الحكيم زعير 44/1، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية بالبحرين.

ويمكن تعريف الرقابة الشرعية من الناحية العملية– أي بكونها جهازاً– " متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيره، للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء، وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل."[1]

المطلب الثاني:

جهاز الرقابة الشرعية وأهم وظائفه :

تتم الرقابة الشرعية من خلال جهاز مستقل أو قسم مستقل ضمن إدارة الرقابة في المؤسسة، وقد حدد معيار الضوابط الصادر عن هيئة المحاسبة هدف ونطاق الرقابة الشرعية الداخلية حيث أكد على أن الهدف الرئيس من الرقابة الشرعية هو التأكد من أن إدارة المؤسسة قد أدت مسؤوليتها تجاه تطبيق أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية وفقا لما قررته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، ويمكن جمع هذه المهام بما يلي[2] :

1. فحص وتقويم مدى التزام المؤسسة المالية بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية، وفق الفتاوى، والإرشادات، والتوجيهات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وذلك من خلال وضع خطط للتدقيق على المعاملات والمستندات والنماذج والإجراءات اللازمة للتدقيق والتنفيذ بحيث تشمل كافة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة .
2. مراقبة الأعمال المزمع القيام بها: أي قبل البدء في العمل وهو ما يعرف بالرقابة السابقة وأثناء العمل وهو ما يعرف بالرقابة المتزامنة وبعد انتهاء العمل وهو ما يعرف بالرقابة اللاحقة.[3]
3. متابعة جميع ما يصدر عن الهيئة الشرعية من توجيهات وقرارات.

---

1. حسن يوسف داود، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي) 1996 م، ص 15.

2. فداد، العياشي، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية، أهميتها، شروطها، طريقة عملها، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدورة التاسعة عشرة، ص8 .
3. القطان، محمد أمين، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، ص 25
4. مناقشة الملاحظات والقضايا التي يتوصل إليها جهاز الرقابة مع الجهات المختصة في المؤسسة قبل أن يصدر تقريره النهائي.
5. تقديم تقارير دورية ربع سنوية أو أقل أو أكثر تتضمن نتائج المتابعة والفحص لعمليات المؤسسة، ترفع إلى الجهات المختصة حسب ما تنص عليه اللوائح والأنظمة في هذا الخصوص مع نسخة منها إلى الهيئة الشرعية.
6. متابعة إدارات المؤسسة بخصوص تنفيذها لتوجيهات الجهات الرقابية الأخرى والمراجعين الخارجيين .
7. وضع خطط لإدارة المؤسسة تتعلق بتدريب الموظفين وتثقيفهم في مجال المصرفية الإسلامية.
8. اكتشاف الأخطاء وتصحيحها أولاً بأول في ضوء توجيهات الهيئة الشرعية .
9. إعداد مجموعة الدورات المستندية السليمة من الناحية الفنية والشرعية لجميع معاملات المؤسسة .[1]
10. وضع إجراءات وضوابط واضحة لجميع معاملات المؤسسة، بحيث تقل احتمالية وقوع المخالفة الشرعية، كوجود نظام للرقابة الآلية .

---

1. أبو غدة، د.عبدالستار، الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، مجموعة دلة البركة، 220/6 .

المطلب الثالث :

نشأة جهاز الرقابة الشرعية في الكويت ومراحل تطوره :

بدأت الرقابة الشرعية في الكويت مع نشأة أول بنك يعمل وفق المصرفية الإسلامية، وهو بيت التمويل الكويتي، حيث كانت البداية من خلال تعيين مستشار شرعي من العلماء المعروفين يقوم بعمليتي الرقابة – الإفتاء والتدقيق– بمساعدة الهيئة الشرعية، ثم تم التوسع في تعيينات المراقبين الشرعيين ليصبح عددهم 3أو 4، وكانوا يمارسون الوعظ والتدريب أكثر من ممارسة الرقابة والتدقيق ، ولم تكن لهم إدارة تجمعهم ولم يأخذوا موقعهم في الهيكل التنظيمي الداخلي في المؤسسة منذ تأسيسها عام 1978 فكانت أقرب ما كانت مرتبطة بأمانة سر مجلس الإدارة، وذلك حتى عام 2007 حيث تم فصلها بقرار من رئيس مجلس الإدارة لتكون إدارة مستقلة وتم تحديد تبعيتها للمدير العام وتم تحديد المهام التي تضطلع فيها، والآن يوجد قسمان لجهاز الرقابة الشرعية، قسم متخصص بالبحوث والدراسات، وآخر مهمته التدقيق الشرعي، وكلا الجهازين مرتبط بالهيئة الشرعية من الناحية الرقابية (التدقيق)، ومرتبط بالإدارة التنفيذية من ناحية التعيين والفصل والمكافأة (الراتب) .

ثم ظهر تطور شكل الرقابة الشرعية، فكان ظهوره على شكل إدارة مستقلة مباشرة بالهيكل التنظيمي كإدارات المؤسسة المختلفة تحت اسم (إدارة الرقابة الشرعية) ولها أقسامها المختلفة ويكون لها ارتباطين كذلك ارتباط رقابي مع الهيئة الشرعية وآخر فني مع إدارة المؤسسة، ويكون لهذه الإدارة مسميات للعاملين فيها الأمر يتدرجون من خلاله حسب الأداء الوظيفي، وأبرز من يمثل هذا الشكل (شركة أعيان للإجارة والاستثمار سنة 2002م– شركة الامتياز 2007م) .

فيظهر لنا أن هناك شكلان من أشكال جهاز الرقابة الشرعية، الشكل الأول عبارة عن جهاز مكون من عدد من المراقبيين تحت مظلة الإدارة التنفيذية، ثم تطور هذا الشكل فأصبح عبارة عن وجود إدارة مستقلة كالإدارات الأخرى للمؤسسة .

وقد ظهر نوع من أنواع الرقابة من ناحية علاقتها التنظيمية بالمؤسسة، وهي الرقابة الخارجية وهي التي تكون خارج الإطار التنظيمي للمؤسسة ويكون التعاقد معها من خلال عقد تقديم خدمات الرقابة شرعية تقوم بمقتضاه بنفس المهام والمسؤوليات التي يقوم بها موظفو الرقابة الداخلية (شركة الراية والمشورة– شركة شورى) .

وعليه فيمكن حصر مراحل تطور جهاز الرقابة الشرعية حسب الآتي :

مراقب شرعي داخلي، ثم إلى مراقبين شرعيين داخليين، ثم إلى إدارة رقابة شرعية داخلية، ثم إلى شركة رقابة شرعية خارجية .

الفصل الثاني : جهاز الرقابة الشرعية– الطموحات والآمال

المطلب الأول :

هل جهاز الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية جهاز فاعل قائم بدوره ومحقق لأهدافه :

لاشك أن المهام والمسؤوليات التي يقوم بها جهاز الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية لها انعكاس كبير على أداء المؤسسات وخصوصاً نحو الهدف الأسمى التي أسست من أجله وهو توصيل رسالة للمساهمين والعملاء والموظفين بأن الأعمال والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سليمة من الناحية الشرعية، وهنا يكمن المدخل لهذا المطلب للحكم على فاعلية أداء جهاز الرقابة الشرعية من عدمه، فإذا كان جهاز الرقابة الشرعية يعطي الأمان الشرعي للمساهمين والعملاء والموظفين فهذا يدل على فاعليته والعكس، ويجب أن يكون توصيل هذه الرسالة لجميع الأطراف المذكورة سابقاً وألا يزهد بطرف على آخر لأن الأهمية لهم جميعاً .

وللحكم على فاعلية جهاز الرقابة الشرعية ينبغي وضع أسس ومعايير لإصدار حكم منطقي بعيد عن التوقعات والحكم العام، ويرى الباحث أنه لقياس فاعلية جهاز الرقابة الشرعية قياسها بالأسس التالية :

الأول: وجود الاستقلالية لجهاز الرقابة الشرعية : وأعني بها تلك التي تؤثر على الكفاءة والموضوعية في أداء أعمالها .

الثاني: وجود السلطات الإشرافية وما في حكمها لإكمال الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية .

الثالث: وجود القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى أغلبية ممارسي التدقيق الشرعي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

وهذه الأمور الثلاثة تحتاج إلى توضيح بسيط ونظراً لحجم البحث فسأكتفي بالإيجاز، فالنقطة الأولى والثانية بينهما ارتباط وثيق، حيث إن استقلالية جهاز الرقابة الشرعية يرتبط بمدى علاقته مع المؤسسة التي يعمل فيها، وواقع العمل في الكويت الآن هو عبارة عن وجود هيئة للرقابة الشرعية مرتبطة بالجمعية العمومية للمؤسسة، لكن نجد أن الهيئة الشرعية نفسها لا تقوم بالرقابة

الشرعية بنفسها أو من خلال أحد أعضائها، وإنما تسند هذه المهمة إلى فريق الرقابة الشرعية الداخلية، وهذا الفريق داخلي من حيث التعيين والفصل والمكافأة والمساءلة، أي يتبع إدارة المؤسسة، وخارجي من حيث التقرير أو يقدم التقرير للهيئة الشرعية المرتبطة بالجمعية العامة. ويلاحظ على هذا الوضع التنظيمي أمران؛ الأول افتقاد المؤسسات للمراجعة الشرعية الخارجية المرتبطة بالجهات الإشرافية كالبنك المركزي رغم وجود الفريق الداخلي، الأمر الذي أدى إلى ضعف استقلالية الرقابة الشرعية الداخلية لأنها اعتمدت على فريق غير كامل الاستقلالية لارتباطه بالمؤسسة من حيث التعيين والفصل والمكافأة والمساءلة (الناحية الإدارية والمالية) .

وإن كان جهاز الرقابة الشرعية داخل المؤسسة يقوم بمهامه باستقلالية شكلية مستمدة من استقلالية الهيئة الشرعية إلا أنه في بعض الأحيان يصطدم بقرارت إدارة المؤسسة وأعمالها التي تكون خارج نطاق فتاوى وقرارت الهيئة الشرعية الأمر الذي يتطلب تغيير هيكلية الرقابة بحيث يكون هناك استقلالية كاملة لجهاز الرقابة الشرعية ليس من ناحية الإفتاء فحسب بل حتى من ناحية التدقيق، ويرى الباحث أن هذا الأمر قد يساعد على وجوده أمرين :

1. وجود جهات رقابية شرعية خارجية من الجهات الإشرافية والرقابية (البنك المركزي) .
2. إيجاد التواصل ما بين مجلس الإدارة وجهاز الرقابة الشرعية، سواء من الهيئة الشرعية أم من جهاز المراجعة الشرعية الداخلي لمعالجة القضايا والمسائل التي تكون خارجة عن فتاوى وقرارت الهيئى الشرعية، مثال توجيه نطاق الاستثمار .

أما عن النقطة الثالثة، فنلاحظ غياب واضح لتطوير أجهزة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، التي تعتمد على التأصيل المنهجي للإفتاء والرقابة (التدقيق) واعتمادها على الخبرات المتنوعة المختلفة غير المؤصلة، وهذا الأمر يتحمل مسؤوليته في المقام الأول الهيئات الشرعية كون أن جهاز الرقابة (التدقيق) هو الذراع الأساسي لها فبالتالي يجب عليها أن تحافظ على نماء وتطور هذا الذراع من خلال تطويره التطوير المنهجي ووضع خطط مرسومة واستراتيجية واضحة لهذا التطوير، كما تتحمل – في المقام الثاني– إدارة المؤسسة مسؤولية تطوير جهاز الرقابة الشرعية كونه الجهاز الذي يساعدها على أن تكون أعمالها موافقة لفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية .

وينبغي أن يكون التطوير والتدريب يهدف إلى التعمق في فقه المعاملات المالية، ولا سيما ما يتصل بأنشطة المؤسسة، وذلك من الناحية الفقهية والفنية، كما يجب أن تتوافر لديه المقدرة على جمع أدلة اثبات المشروعية لتلك الأنشطة ودراستها وتحليلها للتوصل إلى النتائج الصحيحة حول

التزام المؤسسة المالية بالشريعة، (علم التدقيق)، وكذلك التأهيل الكامل للجهـــاز لمعرفـــة اللغـــة الإنجليزية بشكل يستطيع من خلاله دراسة النماذج والعقـــود والمعـــاملات التـــي تكـــون باللغـــة الإنجليزية، ومفهوم القول بأن التخصص الشرعي وحده لا يكفي لتأهيل المراقب الشرعي للعمـــل في التدقيق .

أظن بعد هذا كله نستطيع أن نحكم بجودة فاعلية جهاز الرقابة الشرعية من عدمه ومدى قيامه بأداء مهامه بشكل مهني متخصص، من خلال مدى وجود هذه الأسس وتطبيقها من الناحية العملية.

المطلب الثاني :

جهاز الرقابة الشرعية، الإنجازات والعثرات

لاشك أن جهاز الرقابة الشرعية بفرعيه قد حقق العديد من الإنجازات على صعيد المؤسسات المالية الإسلامية وعلى صعيد البحث العلمي المتخصص في مجال الاقتصاد الإسلامي، وتأتي في مقدمة هذه الإنجازات أن جهاز الرقابة الشرعية مكن المؤسسات الإسلامية من اكتساب الهوية الإسلامية، حيث إنه أصبح من المسلّم به أنه ليس لأي مؤسسة أن تعلن نفسها تعمل حسب المصرفية الإسلامية إلا بوجود جهاز للرقابة الشرعية تتمتع قراراتها بالإلزام.

وثاني هذه الإنجازات انتشار الوعي حول المصرفية الإسلامية لجمهور المتعاملين وخصوصاً فيما يتعلق (بالربا وتحريمه) حيث بدأ يأخذ حيزه في ثقافة المجتمع الدينية، ويدل على ذلك تحول عدد من المؤسسات التقليدية إلى التعامل وفق المصرفية الإسلامية خلال الآونة الأخيرة بهدف تحري الحلال وطيب المأكل والمعاملة، فضلاً عن تحول أفراد المتعاملين إلى التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية .

وأما ثالث هذه الإنجازات فهي قيام جهاز الرقابة الشرعية بمساعدة المؤسسات المالية بتطوير الأدوات المالية والمصرفية والاستثمارية المختلفة بشكل أوسع وأكبر .

وإذا كانت هذه التجربة الحديثة قد حققت هذه الإنجازات وحصلت على المصداقية لفترة من الزمن بمساعدة العاطفة التي يحملها الجمهور تجاه العمل الإسلامي، إلا أن هذه المصداقية لن تدوم طويلاً خاصة في ظل الأخطاء المتزايدة في التطبيقات وتمايزها من مؤسسة إلى مؤسسة من جهة أولى، ومن جهة ثانية انكشاف الخلل أمام الجمهور وازدياد هذا الانكشاف في ظل عدم وجود

منهجية واضحة للإفتاء والتدقيق، لاشك أن ذلك يرجع إلى العثرات التي يمر بها جهاز الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. إن بعض أجهزة الرقابة الشرعية لا تتمتع بالقوة القانونية لتحقيق أهدافها، وغياب البنك المركزي عن أهمية الرقابة الشرعية .
2. هناك اختلافات كبيرة في مفهوم الرقابة الشرعية وبالتالي في العمل الذي تقوم به الجهات التي تقوم بالرقابة الشرعية.
3. انبنى على النقطة السابقة أن الأعمال الفنية للرقابة الشرعية أصبحت غير متسقة، فليس هناك اتفاق على مفهوم مراجعة العمليات مثلاً.[1]
4. عدم وجود دليل واضح متكامل لعمل جهاز الرقابة الشرعية، متفق عليه في جميع المؤسسات .
5. ضعف استقلالية جهاز الرقابة الشرعية وأعني به قسم التدقيق والمراجعة .
6. ضعف التواصل في بعض المؤسسات بين جهاز الرقابة الشرعية والهيئة الشرعية .

المطلب الثالث :

دور الرقابة الشرعية في تحول البنوك التقليدية :

من خلال تجربتي التحول التي على مرت على القطاع المصرفي في الكويت، يمكن القول بأن دور جهاز الرقابة الشرعية ممثلة بالهيئة الشرعية ابتداء يحدد بشكل كبير نجاح عملية التحول من عدمه، ابتداء بخطة التحول الموضوعة ومروراً بمتابعتها بشكل دقيق مستمر إلى أن تؤتي ثمارها. ويأتي دور الرقابة الشرعية ممثلة بالتدقيق والمراجعة بعد ذلك مكملاً ومتمماً لدور الهيئة الشرعية بهدف استمرارية نجاح عملية التحول، ولعل أبرز مهام فريق التدقيق والمراجعة في المؤسسات المتحولة للمصرفية الإسلامية ما يلي :

1. مراجعة العقود المعتمدة من الهيئة الشرعية أثناء عملية التحول.
2. مراجعة الفهم السليم والتطبيق الكامل للعقود المعتمدة من الهيئة الشرعية .
3. التدقيق على الاستثمارات غير الشرعية ومراحل التخلص منها .
4. التدقيق على صرف الفوائد الربوية المجنبة .
5. الاستمرار في تدريب الموظفين على أساليب العمل الجديدة .

6. مشاركة قسم المراجعة والتدقيق في اجتماعات لجان المؤسسة المختلفة والمتعلقة بالاستثمار والتمويل .
7. نشر الوعي الديني المستمر حول المصرفية الإسلامية كإقامة الندوات التثقيفية والبرامج الثقافية .
8. توثيق تجربة التحول من الناحيتين الفنية والشرعية .

---

1. د.محمد قطان، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، ص 28 .

المطلب الرابع :

صناعة الرقابة الشرعية في الكويت الطموحات والصعوبات :

إن صناعة الرقابة الشرعية لها طموحات تطمح لها حتى تؤدي دورها على أكمل وجه بما يحقق للمصرفية الإسلامية المصداقية والشفافية، وحتى تحقق التمايز فيما بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية، كما أن هذه الطموحات مرهونة بشكل كبير بقناعة الجهات الرقابية في الكويت (البنك المركزي) بأهمية جهاز الرقابة الشرعية وإعطائه أهمية كبيرة كالأهمية التي تمتلكها الهيئة الشرعية كونها مدعومة بقوانين وضوابط .

ولعل أبرز الطموحات التي على جهاز الرقابة الشرعية أن يطمح لها ما يلي :

1. النهج الصحيح للرقابة الشرعية في المؤسسات الاسلامية يجب أن ينطلق من خلال إدارات متخصصة في الرقابة الشرعية وتابعة للبنك المركزي ومفصولة عن إدارات الرقابة المخصصة للبنوك التقليدية، وأن تفرض الرقابة الخارجية على المؤسسات من خلال البنك المركزي والذي يمكنه التعاقد مع جهات رقابية للإشراف على عملية الرقابة الخارجية إن لم يكن لديه إدارات للرقابة الشرعية، وهدف ذلك ألا يتم التعاقد ما بين جهة الرقابة الخارجية والمؤسسة مباشرة بل عن طريق البنك المركزي لإعطاء الاستقلالية والانحيازية الكاملة .
2. وجود إدارة للرقابة الشرعية في صلب الهيكل الإداري للمؤسسة المالية الإسلامية وجوداً يضمن لها قوة التأثير واستقلالية القرار نظراً للدور المحوري الذي تقوم به داخل المؤسسة المالية الإسلامية.
3. السعي لتمهين جهاز الرقابة الشرعية، وهذا التحدي يفرض وضع إطار تشريعي ومهني على غرار الإطار الذي يحكم عمل المراجعين الداخليين والمحاسبين القانونيين، بحيث تكون هناك شهادة مهنية، وسجل للمراقبين الشرعيين، وجمعية متخصصة، ورقابة على

المهنة من داخلها، وقد بدت بوادر هذا الشيء بظهور شهادة المراقب والمدقق الشرعي من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونتمنى أن نرى السلطات الإشرافية في الكويت أن تضع هذا الإطار التشريعي .

كما أقترح أن تكون إدارة الرقابة الشرعية تضم في هيكليتها ثلاثة أقسام هي :

1. قسم تطوير المنتجات والأبحاث وهو من يقوم بتطوير المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالتعاون مع إدارات المؤسسة المالية
2. قسم أمانة الهيئة الشرعية الذي يتولى عرض المنتجات على الهيئة الشرعية والتنسيق بينها وبين المؤسسة المالية .
3. قسم التدقيق الشرعي الذي يتولى التدقيق والمراجعة الشرعية.

ومن هنا فإنه ليس من المقبول أن تكون إدارة المجموعة الشرعية، وهي بهذه الأهمية، تابعة إدارياً لأي إدارة داخل المؤسسة المالية بل يجب أن ترتبط إدارياً بالرئيس التنفيذي مباشرة وأن تكون ممثلة في لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، على أن ترتبط مرجعياً بالهيئة الشرعية للمؤسسة المالية.

ونظراً للمهام الحساسة والدقيقة لهذه الإدارة فإنه يجب على المؤسسة المالية العناية الفائقة عند اختيار العاملين بها بحيث يجمعون بين العلم الشرعي والتأهيل المهني والحنكة الإدارية، نظراً لكونها العنوان الرئيس لالتزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية وبوابتها للمنافسة في مجال الصيرفة الإسلامية.

أما عن الصعوبات التي تواجه جهاز الرقابة الشرعية فهي تختلف بحسب نوع الجهات التي يتعامل معها، ويمكن إجمالها فيما يلي :

1. **صعوبات قانونية** : وهي المتعلقة باعتراف البنك المركزي بمهنة الرقابة الشرعية .
2. **صعوبات إدارية** : وهي متعلقة بالمؤسسات التي يعمل فيها الجهاز، حيث نرى اختلافاً بيناً للوضع التنظيمي لجهاز الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، إذ لكل مؤسسة وضع يختلف عن وضع المؤسسة الأخرى، الأمر الذي يتطلب توحيده، ووضع المسميات الإدارية ومهامها الوظيفية منعاً للتداخل والتضارب بين الوظائف، كما نلاحظ أن هناك تباين في إعداد العاملين في إدارات الرقابة الشرعية في المؤسسات، وسبب ذلك هو ضعف قياس مدى الحاجة التي تتناسب وحجم أعمال المؤسسة والشركات التابعة لها، الأمر الذي سيؤثر قطعاً على القيام بالمهام المطلوبة، من جهاز الرقابة الشرعية

3. **صعوبات فنية وعلمية** : وهي المتعلقة بعلاقة جهاز الرقابة بالهيئة الشرعية، حيث نرى النقص واضحاً بمنهجية التدقيق والرقابة، الأمر الذي يجب تداركه من خلال وضع منهجية علمية متكاملة موحدة للرقابة والتدقيق، ومن جهة أخرى تظهر هناك المنهجية الناقصة في دراسة أبواب فقه المعاملات المالية الإسلامية من الناحيتين الفنية والفقهية، مما يستلزم دراسة المنتجات والأدوات بشكل منهجي مؤصل محاولين الابتعاد عن الاكتفاء بالفتاوى المجردة .
4. **صعوبات تدريبية** : عدم إيلاء المؤسسات جهاز الرقابة الشرعية أهمية كبيرة من ناحية التدريب والتطوير .
5. **صعوبات أخرى** : عدم وجود التنسيق ما بين نوعي الرقابة الداخلية والخارجية، إذ أن هناك تباين واضح في تقارير التدقيق والرقابة على المؤسسات .

خاتمة :

تبين من خلال البحث وجود ممارسات مختلفة للرقابة الشرعية في دولة الكويت ووجود فرص لتنسيقها وتحسينها، بيد أن ذلك يتطلب الالتزام والتفاهم من كل الأطراف المعنية ابتداء بالهيئات الشرعية والبنك المركزي وانتهاء بالعاملين بأجهزة الرقابة الشرعية، ولا بد من التذكير أن الإصلاح في أي أمر يحتاج أولاً إلى إصلاح النفس والابتعاد عن المصالح الشخصية بل ونبذها لأنها ستتعارض مع مصالح عامة أكثر منها أهمية.

وليتذكر جميع العاملين في أجهزة الرقابة الشرعية سواء الهيئات الشرعية أو المراقبين الشرعيين بأنهم حاملي لواء الاقتصاد الإسلامي في المجتمع وأن المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية قد وضعوا ثقتهم الكاملة بهم مما زاد ثقل المسؤولية، فليكونوا على قدرها .

كما أن صناعة الرقابة الشرعية لا تزال وليدة وفي طور النمو والتطور مما يستلزم مزيداً من البحث والدراسة، وعلى المؤسسات المالية الإسلامية أن تسخر جزءاً من طاقاتها لدعم وتطوير هذا الجهاز بتوجيه ورعاية من الهيئات الشرعية، وعلى العاملين في مجال صناعة الرقابة الشرعية أن يستفيدوا من جميع الإمكانات المتاحة قدر الإمكان مدركين أهمية أن تكون هذه الصنعة مواكبة ومسايرة للنظام الاقتصادي الدائم التغير وقد قال ابن القيم رحمه الله: "المفتي الحق والفقيه الحق هو الذي يزاوج بين الواجب والواقع، فلا يعيش فيما يجب أن يكون وينسى ما هو كائن"

وما كان هذا البحث إلا جهد متواضع مني ويحتاج الموضوع إلى المزيد من البحث والتعمق وقد وضحت في الورقة ملامح لواقع الرقابة الشرعية في الكويت وبعض نظم الرقابة الشرعية فيها والممارسات الموجودة، كما ذكرت بعضاً من العقبات والصعوبات التي تواجه صناعة الرقابة الشرعية، مختتماً بالآمال والأهداف المنشودة، والله تعالى نسأل التوفيق والهداية والنفع لكل من قرأه .